

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

## استمرار نمو التوظيف مع توسع الإنتاج والأعمال الجديدة في شهر مارس

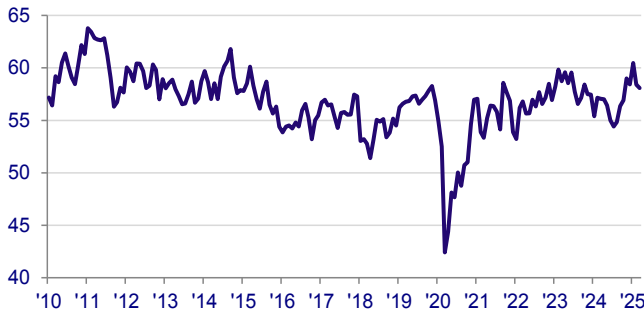
## النتائج الأساسية

أفضل أداء ربع سنوي منذ أكثر من 12 عامًا على مستوى خلق فرص العمل

الإنتاج والطلبات الجديدة يسجلان زيادة، لكن الزخم يتباطأ

انخفاض تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى له في أكثر من أربع سنوات

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI  
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 5 إلى 21 مارس 2025.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

”في شهر مارس، أظهر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية مرونة ونموًا ملحوظين، كما يتضح من قراءة مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض البالغة 58.1 نقطة. ورغم أن هذا الرقم أقل قليلًا من قراءة شهر فبراير التي كانت 58.4 نقطة، فإنه يظل أعلى من متوسط السلسلة البالغ 56.9 نقطة. وتعكس هذه القراءة زخمًا إيجابيًا مستدامًا في ظروف الأعمال، مما يسלט الضوء على قوة الأحوال الاقتصادية للقطاع ودوره الحيوي في جهود التنويع المستمرة في المملكة وفقًا لرؤية 2030.

”وتؤكد استجابات مجتمع الأعمال في دراسة مؤشر مدراء المشتريات على قوة معدلات الطلب، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في حجم الطلبات الجديدة. ورغم أن معدل النمو قد تباطأ منذ أن بلغ أعلى مستوى له في نحو 14 عامًا في شهر يناير، فإنه يظل قويًا، مدفوعًا بزيادة جهود التسويق، وانخفاض أسعار البيع، وتحسن الاقتصاد الكلي بشكل عام. وتعمل هذه العوامل مجتمعة على تعزيز الميزة التنافسية للشركات السعودية، مدفوعة بزيادة الطلبات الجديدة من الأسواق العالمية، حتى لو شهد هذا القطاع معدل توسع أبطأ قليلًا.

”من النتائج الهامة الأخرى المترتبة على زيادة حجم المبيعات هي زيادة فرص العمل التي توفرها. إن ارتفاع معدلات التوظيف يعد بمثابة فائدة مباشرة للشركات التي تعمل على توسيع نطاق عملياتها لتلبية الطلب. ومن خلال توفير المزيد من فرص العمل، تهدف المملكة العربية السعودية إلى رعاية القوى العاملة الماهرة والطموحة، وخفض معدل البطالة إلى 7% بين المواطنين السعوديين.

”إن تحسن ظروف الأعمال بدعم الجهود الرامية إلى جذب الاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وتعزيز نمو الأعمال المحلية. وتحظى هذه المبادرة بدعم إضافي من خلال التحسينات الحكومية في الأطر التنظيمية والاستثمارات في البنية التحتية التي تمهد الطريق لمزيد من الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

”ومن خلال دعم هذه الاتجاهات الإيجابية ورعايتها، تعمل المملكة العربية السعودية على إرساء الأساس لاقتصاد متنوع ومزدهر يلبي تطلعات شعبه والأهداف الاستراتيجية للبلاد. ومع كل ارتفاع في مؤشر مدراء المشتريات وكل نمو تدريجي في الناتج المحلي الإجمالي، تقرب المملكة من تحقيق طموحاتها في مستقبل اقتصادي متنوع ومستدام.”

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية زيادة معدلات التوظيف لديها بوتيرة مرتفعة في شهر مارس، وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات PMI® الصادر عن بنك الرياض. وكان نشاط التوظيف مدفوعًا بزيادة الطلب، وهو ما شجع أيضًا على التوسع في الإنتاج وزيادة مخزون مستلزمات الإنتاج.

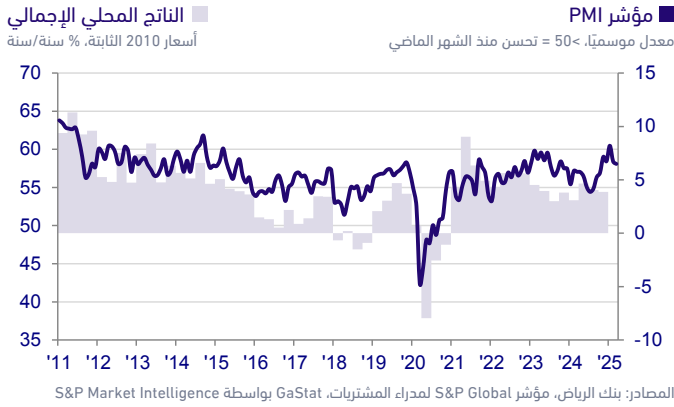
وأدت المنافسة القوية في الاقتصاد غير المنتج للنفط إلى انخفاض أسعار البيع، حيث سجلت أول انخفاض في ستة أشهر. في الوقت نفسه، انخفض معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوياته في ما يزيد قليلًا على أربع سنوات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

بلغ مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 58.1 نقطة في شهر مارس، مما يشير إلى تحسن قوي في ظروف الأعمال على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. ورغم أن مؤشر مدراء المشتريات سجل أدنى مستوى له في خمسة أشهر، بانخفاضه عن 58.4 نقطة في شهر فبراير، إلا أنه ظل أعلى بشكل طفيف من متوسط السلسلة البالغ 56.9 نقطة.

وأشارت الشركات التي شاركت في الدراسة إلى قوة معدلات الطلب في نهاية الربع الأول. ودللت على ذلك الزيادة الملحوظة في حجم الطلبات الجديدة، على الرغم من أن معدل النمو استمر في التباطؤ عن المستوى القياسي الأعلى في حوالي 14 عامًا المسجل في شهر يناير. وقد لوحظ بشكل عام أن زيادة الجهود التسويقية وانخفاض أسعار البيع والتحسين العام في الظروف الاقتصادية هي العوامل التي أدت إلى زيادة المبيعات. كم ارتفعت الطلبات الجديدة من الأسواق الخارجية، رغم تباطؤ معدل التوسع.

ساهمت زيادة حجم المبيعات في ارتفاع حاد نسبيًا في أعداد العمالة خلال شهر مارس. ولم يتغير نمو التوظيف كثيرًا عن مستوى شهر فبراير الأعلى في 16 شهرًا، حيث علقت الشركات بشكل عام على الجهود المبذولة لتشكيل فرق المبيعات وزيادة قدرتها الإنتاجية بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن بيانات الدراسة للربع الأول تشير إلى أسرع وتيرة نمو في أعداد الوظائف منذ الربع الثالث من عام 2012.



ساعدت زيادة القوى العاملة ونمو الأعمال الجديدة على حدوث ارتفاع قوي في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط، رغم أن معدل التوسع تباطأ إلى أضعف مستوى مسجل منذ شهر أكتوبر 2024. كما قامت الشركات بزيادة المخزون حيث تتوقع استمرار زيادة المبيعات. وارتفع نشاط الشراء بشكل حاد، مما أدى إلى زيادة حادة أخرى في إجمالي المخزون - وكان التوسع الأخير هو رابع أكبر توسع في تاريخ السلسلة.

تحسنت مواعيد تسليم الموردين في شهر مارس، حيث أشار العديد من الشركات المشاركة إلى أن العلاقات القوية مع الموردين ساهمت في زيادة الكفاءة. ومع ذلك، فقد أمدت بعض التقارير بانقطاع الإمدادات ووجود تأخيرات إدارية، مما أدى إلى تحسن أقل بكثير في الأداء العام مقارنة بشهر فبراير. وقد أدى هذا التراجع أيضًا إلى إعاقة الجهود المبذولة لإنجاز الأعمال المعلقة، مما ساهم في ارتفاع متجدد وحاد في إجمالي الأعمال المتركمة.

وعلى صعيد التسعير، أشارت أحدث البيانات إلى تراجع ملحوظ في ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر مارس، فقد انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ ما يزيد قليلاً على أربع سنوات، حيث شهدت الشركات زيادة أضعف بكثير في أسعار المشتريات. كما تباطأ معدل تضخم الأجور، رغم أنه ظل أعلى من المتوسط الطويل الأمد.

ونتيجة لذلك، خفضت الشركات غير المنتجة للنفط أسعار بيع منتجاتها للمرة الأولى منذ ستة أشهر. وأشارت بعض الشركات المشاركة إلى أن المنافسة الشديدة في السوق أدت إلى خفض الأسعار، رغم أن وتيرة التخفيض الإجمالية كانت معتدلة.

## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث  
خبير اقتصاديين  
بنك الرياض  
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467  
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي أول  
S&P Global  
هاتف: +44 1491 461 002  
david.owen@spglobal.com

ديمة التركي  
خبير اقتصادي أول  
بنك الرياض  
هاتف: +91-971-101-7186 داخلي: 2478  
deema.alturki@riyadbank.com

كريتي كورانا  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: +91-971-101-7186  
kritikhurana@spglobal.com  
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فبرجى مراسلة [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

## المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. [www.riyadbank.com](http://www.riyadbank.com)

## نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. [www.spglobal.com](http://www.spglobal.com)

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التصفي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلب الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](http://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات® و PMI هي إلامارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.